الفضالة: استعجال اقتراح منح المرأة صلاحية اتخاذ القرارات الصحية لأبنائها

رياض عواد

قال النائب يوسف الفضالة إنه تقدم مع عدد من النواب باقتراح بقانون يمنح المرأة الكويتية الصلاحية الكاملة في إصدار القرارات الصحية لأبنائها خاصة فيما يخص العمليات والعلاجات الطبية.

وأضاف الفضالة في تصريح صحفي في المركز الاعلامي لمجلس الامة إنه تقدم قبل فترة باقتراح برغبة الى اللجنة الصحية بهذا الشأن وتم رفض الاقتراح بدعوى ضرورة وجود اقتراح بقانون لأنه تعديل لتشريع موجود.

وأوضح أنه أعد هذا الاقتراح بقانون لتمكين المرأة الكويتية في ان يكون لها مطلق الصلاحية في إصدار القرارات الصحية خاصه فيما يخص العمليات والكثير من الاحتياجات الطبية.

وقال الفضالة إنه طلب صفة الاستعجال لهذا الاقتراح بقانون ليناقش في الجلسة المقبلة والانتهاء من اعداد تقرير بشأنه خلال شهر من الآن.

وأعرب الفضالة عن تمنياته أن يرى هذا القانون النور خلال دور الانعقاد الحالي مشيرا الى ان مقدمي الاقتراح هم عدد من النواب منهم ماجد المطيري والدكتور بدر الملا وفيصل الكندري والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي

وأكد ان النواب جميعهم متفقون على ضرورة اعطاء هذا القانون الأولوية لسد الفراغ التشريعي الموجود.

وأوضح الفضالة ان هذا القانون سيزيل اللبس الموجود ويفترض الا يتم تعطيله خاصة ان هناك اكثر من قضية ومشكلة تحدث في مستشفيات الكويت ومستوصفاتها بسبب اشتراط موافقة ولي الامر على العمليات والعلاجات الطبية

يوسف الفضالة

أبل: مكافأة الطلبة أقرت بقانون ولا تتغير إلا بقانون

قال مقرر اللجنة التعليمية النائب د.خليل عبدالله أبل إنه سوف يتصدى لأي محاولة للعبث في مكافأة الطلبة، مؤكداً أنها اقرت بقانون ولا تتغير إلا بقانون.

وأضاف أبل في تصريح صحفي إن هذا الطرح ينم عن عدم معرفة بالنظم واللوائح القائمة بالدولة، لافتاً إلى أنه سوف يتقدم بمقترحات لتخفيف الاعباء عن الطلبة الكويتيين في الجامعات الخاصة وتحديداً ما يتعلق بالاتجار بالكتب الجامعية.

وأكد أن هذا المقترح سيقضي بعدم إلزام الطلبة بشراء الكتب وان تكون متاحة في مكتبة الطالب في جامعة الكويت ومدعومة من الدولة

خليل ابل

سأل عن عقود شركة إعلامية مملوكة لرئيس «الكويتية»

الكندري: هل باشرت «المالية» التحقيق في رشى «ايرباص»؟

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية مريم العقيل عن رشى صفقة ايرباص وعقود شركة إعلامية خاصة.

وتساءل النائب :هل تم الاطلاع على تقرير وتوصيات لجنة حماية الأموال العامة لعام 2017 الخاص بالتحقيق بمحاور استجواب الشيخ سلمان الصباح وزير الإعلام والشباب الأسبق؟

وأضاف :ورد ضمن التوصيات احالة إلى النيابة العامة لعقود خاصة بشركة إعلامية خاصة برئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية، هل تم الاطلاع على طبيعة المخالفات وشبهات التعدي على المال العام؟واستفسر النائب عما إذا كانت الوزارة قد باشرت التحقيق فيما نشرته صحيفة الغارديان البريطانية مؤخرا عن قضية فساد ورشى لشركة إيرباص للطيران واقرار الشركة بدفع رشى لمسؤولين وسطاء في بلدان عديدة منها الكويت؟

وتابع : هل قامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية للحصول على كافة المستندات الخاصة بالقضية وحكم المحكم في بريطانيا بواسطة سفارة الكويت لدى المملكة المتحدة؟

كما تساءل .هل لدى الشركة الإعلامية المملوكة لرئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الكويتية (شركة 6/6) اي نشاط تجاري او عقود مع جهات حكومية؟ وهل قامت الشركة باي عمل وتعاقد مع شركة الخطوط الكويتية سابقًا؟

عبدالله الكندري

السبيعي يقترح تخفيض قيمة القسط الشهري والقرض الإسكاني

قدم النائب الحميدي بدر السبيعي مقترحا بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة للمادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ، مشفوعا بمذكرته الايضاحية ، برجاء عرضه على مجلس الأمه

" المادة الأولى "

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية المشار إليه نصها الآتي :

« تخفيض نسبة قيمة القسط الشهري للقرض الإسكاني من 10% إلى 5% ، وحساب القسط على ما تبقى من الراتب الشهري بعد الاستقطاعات وليس من اجمالي الراتب الشهري الموجود في شهادة الراتب الصادرة من جهة عمله »

ونصت المذكرة الايضاحية على:

حرص الدستور في نصه على المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي حيث ذكر في المادة التاسعة بأن الأسرة أساس المجتمع، وأسند الدستور للمشرع أمانة حفظ كيان الاسرة وحماية الامومة والطفولة، لا سيما أن أهم احتياجات الأسرة التي تحقق الحفاظ على كيانها وتقوي أواصرها هي الرعاية السكنية، فصدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية تلبية لاحتياجات المواطنين من توفير السكن الملائم للأسرة الكويتية وتذليل الصعاب المادية من أجل توفير تلك الرعاية، إلا ان المستجدات الحالية من تضخم اقتصادي وغلاء في الأسعار التي تؤثر على الحياة المعيشية للموطنين استلزمت التدخل لتعديل هذا القانون بما يحقق العدالة الاجتماعية .

ونظراً لما يتكبده المواطنين من قروض كبيرة تثقل كاهلهم وتسبب لهم مشاكل جمّا تعود سلباً على حياتهم الاجتماعية والأسرية نتيجة كثرة الديون ولتجاوز إجمالي استقطاعات القروض لبعض المواطنين النصف من الدخل الشهري فإنه من الواجب تخفيض القسط الإسكاني من 10% إلى 5% بعد حساب الاستقطاعات من الراتب الشهري الإجمالي للموظف

الحميدي السبيعي